التنمية السياحية ودورها في زيادة الاستثمار الوطني والاجنبي

Tourism development and its role in increasing national and foreign investment

شيرين فتحي إبراهيم فراج1
sherenfathy69@gmail.com

الملخص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على دور التنمية السياحية في الإهتمام بزيادة الاستثمارات السياحية ومن ثم تنمية الاقتصاد في مصر وزيادة الدخل القومي، ويتضح ذلك من خلال إبراز أهداف التنمية السياحية ، وتوضيح دور الحكومة في تحقيق الإستثمار السياحي من خلال عناصر التنمية السياحية في زيادة الاستثمار الوطني والاجنبي في مصر، والقاء الضوء على دور الحكومة في جذب الاستثمارات الوطنية والاجنبية من خلال الضمانات التي تقدمها للمستثمرين داخل مصر وخارجها ، ومن خلال الدراسة الميدانية قد تم إجراء مقابلات شخصية ومكالمات هاتفية مع عدد من من مسؤولي وموظفي عدد من الجهات السياحية الرسمية في مصر، وقد بلغ عدد العينة 11 شخص وتوصل البحث إلى أن العلاقة بين الاستثمار السياحي والتنمية السياحية علاقة تكاملية ، كل ما زاد الإهتمام بتمنية مناطق سياحية مختلفة كلما ساعد ذلك في زيادة الإستثمار السياحي في هذه المناطق وكلما تم زيادة الإستثمارات

1. باحث دكتوراه كلية السياحة والفنادق – جامعة حلوان

السياحية في مناطق جديدة انعكس ذلك بدورة علي تحقيق تنمية سياحية في هذه المناطق.

الكلمات الدالة

التنمية السياحية– دور الحكومة في التنمية السياحية – الإستثمار السياحي – معوقات التنمية السياحية.

Abstract

This research aims to identify the role of tourism development in the interest in increasing tourism investments and then developing the economy in Egypt and increasing national income. In Egypt, and shed light on the role of the government in attracting national and foreign investments through the guarantees it provides to investors inside and outside Egypt, and through the field study, personal interviews and phone calls have been conducted with a number of officials and employees of a number of official tourism agencies in Egypt. The number of the sample is 11 people, and the research concluded that the relationship between tourism investment and tourism development is a complementary relationship, the greater the interest in wishing different tourist areas, the more this helps in increasing tourism investment in these areas, and the more tourism investments are increased in new areas, this is reflected in a turn on achieving tourism development in these areas.

Key words

Tourism Development - The Government's role in Tourism Development - Tourism Investment - Obstacles to Tourism Development.

المقدمة

تعتبر السياحة نموذجاً للعلاقات المتنوعة والمتجددة بين شعوب العالم وحضاراتهم، وذلك خلال التفاهم بين هذه الشعوب لتبادل المعرفة والتقارب الفكري من خلال التفاهم بين هذه الشعوب وهي بذلك من أهم وسائل تحقيق السلام العالمي، كما أنها تساعد والتنوع الحضاري والثقافي والاقتصادي، ولهذا يمكن اعتبارها عنصرا فعالا في التغيير الاقتصادي والاجتماعي.كما يرتبط مفهوم التخطيط السياحي بشكل كبير بمعرفة مفهوم ومكونات التنمية السياحية وطبيعة العلاقات بين هذه المكونات. إن التنمية السياحية هي أحدث ما ظهر من أنواع التنمية العديدة، وهي بدورها متغلغلة في كل عناصر التنمية المختلفة، وتكاد تكون متطابقة مع التنمية الشاملة، فكل مقومات التنمية الشاملة هي مقومات التنمية السياحية.لذلك تعتبر قضية التنمية السياحية من القضايا المعاصرة، كونها تهدف إلى الإسهام في زيادة الدخل الفردي الحقيقي، وبالتالي تعتبر أحد الروافد الرئيسية للدخل القومي، وكذلك بما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية.ومن هنا تكون التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية **(عبد الهادي،2012).**

أولاً: الدراسة النظرية

تعريف التنمية السياحية

وتعرف التنمية السياحية "الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها. وتتطلب التنمية السياحية تدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوبا علمياً يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت مستطاع. ومن هنا فالتخطيط السياحي يعتبر ضرورة من ضرورات التنمية السياحية الرشيدة لمواجهة المنافسة في السوق السياحية الدولية" **(عبد الهادي،2012: 98).**

أهداف التنمية السياحية

تهدف تنمية السياحية إلى تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية. وإن أول محور في عملية التنمية هو الإنسان الذي يعد أداتها الرئيسية . لهذا فإن الدولة مطالبة بالسعي إلى توفير كل ما يحتاج إليه لتبقى القدرات البدنية والعقلية والنفسية لهذا الإنسان على أكمل وجه. حيث إن عملية تنمية وتطوير السياحة تكون بجرد المصادر التي يمكن استخدامها في الصناعة السياحية وتقويمها بشكل علمي بل وإيجاد مناطق جديدة قد تجذب إليها السائحين مثل القرى السياحية أو الأماكن المبنية خصوصاً للسياحة. والتقويم هنا ليس مجرد تخمين نظري، وإنما تقويم مقارن مع المنتجات السياحية للدول المنافسة واعتمادها على اتجاهات وخصائص الطلب السياحي العالمي والذي يعد الأساس في تحديد وإيجاد البنية التحتية والقومية للسياحة عبر تشجيع الاستثمار

السياحي وتسهيل عمل شركات الاستثمار من خلال تخفيض الضرائب والإجراءات الجمركية على الأجهزة والمعدات اللازمة لمشاريعهم.

وتوضيحاً لما سبق تحدد أهداف التنمية السياحية عادة في المراحل الأولى من عميلة التخطيط السياحي، في مجموعة من الأهداف كالتالي **(خليل، 2018)،(محمود، 2012):**

على الصعيد الاقتصادي:

تهدف التنمية السياحية علي الصعيد الإقتصادي في تحسين وضع ميزان المدفوعات ، وتحقيق التنمية الإقليمية خصوصاً إيجاد فرص عمل جديدة في المناطق الريفية ، وتوفير خدمات البنية التحتية ، وزيادة مستويات الدخل ، بالإضافة إلي زيادة إيرادات الدولة من الضرائب ، مع خلق فرص عمل جديدة.

على الصعيد الاجتماعي:

تهدف التنمية السياحية علي الصعيد الاجتماعي في توفير تسهيلات ترفيه واستجمام للسكان المحليين ، حماية وإشباع الرغبات الاجتماعية للأفراد والجماعات.

على الصعيد البيئي:

- المحافظة على البيئة ومنع تدهورها ووضع إجراءات حماية مشددة لها.

على الصعيد السياسي والثقافي:

- نشر الثقافات وزيادة التواصل بين الشعوب.
- تطوير العلاقات السياسية بين الحكومات في الدول السياحية.

دور الحكومة في التنمية السياحية

تتم مساهمة الحكومة في تنشيط القطاع السياحي من خلال التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع فضلاً عن دور وامكانية الحكومة في دعم النشاط السياحي وتذليل الصعوبات امام هذا النشاط من خلال المساهمة في حل مشكلة البنية التحتية او التكميلية التي تقف في وجه العمل السياحي مباشرة والتي يصعب على القطاع السياحي القيام بها لوحده مثل الكهرباء والماء والطرق والأمن ... الخ. ومساهمة الدولة في الارض التي يقام عليها المشروع السياحي اذا كانت ملكية الارض تعود اليها وهذه المساهمة تتم من خلال أما تأجيرها لمدة طويلة بإجور رمزية او بيعها لمالكي المشروع بأثمان منخفضة، بالإضافة إلى منح القروض طويلة الاجل وبفائدة منخفضة **(مكاوي،2014).**

مفهوم الاستثمار السياحي

الإستثمار السياحي *" هو سلسلة من المصروفات على المشروعات السياحية، تعقبها سلسلة من الإيرادات في فترات زمنية متعاقبة، أي هو تأجيل لعوائد ومنافع فورية لكي تتحقق من هذه المشروعات في ا لمستقبل بصورة مرضية تتَّسم بالتنظيم وتعظيم الن تائج، بتخصيص جانب من الموارد المتاحة في استخدامات معينة"* **(مكاوي، 2014: 16).**

أهداف الاستثمار السياحي

يهدف الإستثمار السياحي وفقاً **إلي (بوعقلين،2006 ؛ الروبي،2008):**

- المحافظة على التراث الوطني: تضم العديد من الدول مقومات و عناصر جذب سياحية سوءا طبيعية أو تاريخية أو تراثية، وبما أن الاستثمارات السياحية لا تحتاج لعناصر معقدة في ابرازها و خاصة التكنولوجيا منها ، فإنها تعمل على تحفيز المزيد من الأعمال و المشاريع كالصناعات التقليدية و الحرف، و هذا ما يحُافظ على التراث الوطني ويعمل على خلق فرص عمل جديدة ، و إيجاد المزيد من الصناعات الخفيفة و توفير مناصب شغل متنوعة ، كما تتميز المشاريع الخدمية بمعدلات أسعار منخفضة مما يضفي عليها ميزة نسبية خاصة.
- الاستثمارات السياحية كعامل للتوازن المجتمعي: إذا عممت الاستثمارات السياحية في مختلف مناطق الدول، فإنها ستعمل على إظهار نوع من التوازن المجتمعي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة أن المشاريع السياحية غالباً ما تُقام بعيداً عن المناطق الصناعية و التجارية و تقترب من المواقع والمرافق السياحية والمتميزة بجمال الطبيعة.وغالبا ما تستوعب هذه المشروعات السياحية الجديدة سكان تلك المناطق و تعمل على توظيفهم، ويترتب على ذلك رفع مستواهم المعيشي، فالاستثمارات تؤثر في التنمية الإقليمية باعتبارها مصدر دخل

تلك المناطق، وهذا يقلل من فجوة الأجور بين الأقاليم المختلفة ، ويعمل على تمسك السكان بأرضهم و التقليل من نزوحهم .

- دعم ميزان المدفوعات: يظهر دور الاستثمارات عامة والسياحية خاصة في عنصر حساب راس المال في ميزان المدفوعات، والذي يشمل الاستثمارات بشقيها طويلة الأجل و قصيرة الأجل التي حصلت عليها الدولة من الخارج، و المتوفرة لديها، و التي قدمتها للخارج كمدفوعات و ما عليها للخارج من التزامات.

دوافع الاستثمار

تعتبر المديونية الخارجية للدول النامية من المشكلات الاقتصادية الدولية التي تحتـــاج إلى اهتمام دولي، بفعل آثارها السلبية على الاقتصاد العالمي ككل . و من الحلول التي طُرحت في العقدين الأخيرين، ضرورة تحول الدول النامية من الاستدانة الخارجية لتمويل مـــشاريعها و مخططاتها التنموية إلى جلب المستثمرين الأجانب المباشرين، و هو الاتجاه الـــذي تتبعه الدول مع مطلع العقد الأخير من القرن العشرين ونرى انه تختلف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خـــارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب و استقبال هذا المستثمر ، و نعرض فيما يلي أهم دوافع الطرفين:**(الصادق،2021) (السمارائي ، 2016)، (حسب الله ، 2005) ،(حسان، 2004)**

دوافع المستثمر الأجنبي

1- طبيعة النشاط الإقتصادي السياحي و التجارة:

تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجـــاري دورا مهـــما ـــف ي دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية. إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتـــج، و لـــغـــرض تلافي الإخفاق، بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة و نقل وحداته الانتاجية و التسويقية أو رأسمال معين إليها و مباشرة الانتاج فيها.

2- زيادة العوائد :

دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر . و تتحقق الزيادة في عائد الاستثمار من عدة أوجه منها: التخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض تكاليف الإنتاج خاصة تكاليف المواد الأولية و اليد العاملة، هذا بافتراض حرية تحويل عوائد الاستثمار. أما إذا كان هـــذا التحويل غير مسموح به كليا أو جزئيا مما يعني ضرورة إعادة استثمار العوائد من جديد ، فلن يتحقق هذا العائد و يفتقد جاذبيته و تبـــعا لهذا التحليل نجد أن كثيرا من الشركات الأمريكية مثلا تقوم بنقل عملياتها الانتاجية إلى الدول المـــجـــاورة أو غير المجـــاورة للولايات المتحدة الأمريكية، التي تتميز بوفرة العمالة فيها و انخفاض مستوى أجورها. و تعتمد أغلب الشركات الأوربية و اليابانة هذا السياق محققة في آن واحد استثمارا مضمونا وعوائد عالية.

3- تخفيض المخاطر :

يتمكن المستثمر من تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج إذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيفا ، عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بين عوائدها قويا نظرا لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة.

4- تحسين الموارد و ضمان توفيرها:

قد يتطلب إنتاج سلعة ما استيراد مواد خام أو بعض أجزائها من الخارج بكميات كبيرة . وبهدف ضمان التـــ ـــدف ق المستـــمر دون انـــقطاع لهـــذه المواد و الأجزاء و بالكمية و الجودة و الأسعار المرغوبة، تقوم الشركة المستوردة بإنشاء فرع لها أو تشترك في مؤسسة قائمة في البلد المصدر حسب ما تسمح بـــه لها إمكانياتها الذاتية و تشريعات البلد المضيف لـــلاستثـــمار الاستفادة من المزايا المكانية التي تتميز بها اقتصاديات بعض الدول بالإضافة إلى الحوافز التي تقدمها هـــذه الـــدول لجلب الاستثـــمار الأجنبي، والتي تنعـــكس في انخفاض تكاليف الإنتـــاج او انخفاض معدلات الضرائب على الأرباح و بالتالي تعظيم عوائد الاستثمار

5- السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر و الرغبة في الهيمنة:

تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني.

6- حماية أسواق المستثمر و الرغبة في النمو و التوسع:

يلجأ بعض المستثـــمرين الذين يتعاملون مع أسواق دول معينة ، عن طـــريق تصـــدير إنتـــاجهم إلى هذه الأســـواق، إلى إنشـــاء مشروعات في هذه الأسواق حتى لا يسبقهم منافسوهم إلى ذلك، فهم إن سبقوهم إلى هذه الأسواق سوف يغلقونها في وجوههم.

دوافـــع البلـــد المـــضيف:

1- سد فجوة الادخال الاستثمار:

نظرا لعدم توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجأ إلى المصادر المالية الخارجية، او تشجيع المستثمرين الداخليين بفتح مجالات الاستثمار وطرح أفكار بما يتناسب مع مقومات البلد المضيف لجذب المستثمر وتشجيعه على ضخ أمواله في مشاريع تساهم في خلق فرص عمل وزيادة التنمية الاقتصادية في البلاد.

2- تحسين وضعية ميزان المدفوعات:

تسعى الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتـــها إلى جلب الاستثـــمار وخاصة الاستثمار الأجنبي للتخـــلص من هذا العجـــز أو على الأقل للتخفيف من حدته في الأجل القصير و المتوسط والطويل.

3- زيادة التراكم في الرأس مال الثابت و الإنتاج الوطني:

ينتج عن زيادة الاستثمار إقامة مؤسسات و مشاريع استثمارية جديدة، و بالتالي اقتناء أصول إنتاجية إضافية. الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار.

4- الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية:

تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي الوارد في المشاريع المربحة ذات مردودية عالية، و تجتنب تـــمويل المشـــاريع غير المربحة أو المفلسة.

5- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية:

تمتـــلك بعـــض البلـــدان موارد طبيعية ضخـــمة كالمـــعادن و الأراضي الزراعية الشاسعة و المياه الجوفية ...الخ.

6- تخفيض مستوى البطالة:

من المعلوم أن تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج إلى يد عاملة، و بالتالي يخلق هذا الاستثمـــار فـــرص عمل جديدة تؤدي إلى التخفيض في معدل البطالة في البلد الم ضيف للاستثمار. خاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية. هذا علاوة على دوافع المستثمر الأجنبي المتعلقة باستغلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية.

7- نقل التكنولوجيا الحديثة:

تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحـــداث النمـــو الاقتصـــادي و تسريع وتيرته. و الطريق الأقصر للحصول على هـــذه التكنولوجيا و بأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها و العمل على تطويعها و توطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي.

دور الحكومة في تحقيق الإستثمار السياحي

بما أن الاستثمار السياحي هو جزءاً لا يتجزأ من الاستثمار الكلي للبلد، وان التركيز على الاستثمار السياحي دون تحقيق استثمارات في القطاعات الآخر، سوف يجعل من القطاع السياحي، قطاعاً تابعاً للخارج يستورد كل مستلزماته من الخارج، وبذلك نفقد ميزة التشابك القطاعي الكثيفة للسياحة مع القطاعات الأخرى، وما يترتب عليها من آثار ومميزات إيجابية بما في ذلك أثر مضاعف الاستثمار السياحي، لذلك فإن مساهمة الحكومة في تنشيط القطاع السياحي من خلال التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع فضلاً عن دور وامكانية الحكومة في دعم النشاط السياحي وتذليل الصعوبات امام هذا النشاط من خلال المساهمة في حل مشكلة البنى التحتية او التكميلية التي تقف في وجه العمل السياحي مباشرة والتي يصعب على القطاع السياحي القيام بها لوحده مثل الكهرباء والماء والطرق والأمن ... الخ. ومساهمة الدولة في الارض التي يقام عليها المشروع السياحي اذا كانت ملكية الارض تعود اليها وهذه المساهمة تتم من خلال أما تأجيرها لمدة طويلة بإجور رمزية او بيعها لمالكي المشروع بأثمان منخفضة، بالإضافة إلى منح القروض طويلة الاجل وبفائدة منخفضة، وقيامها بإصدار القوانين والتشريعات المشجعة والمحفزة لعملية الاستثمار سواء للمستثمر المحلي او الاجنبي متمثلة في المزايا والاعفاءات وقوانين العمل والضرائب وحرية تحويل الارباح وأصل الاستثمار بالنسبة للمستثمرين الاجانب الى الخارج **(مكي،2022)**.

التكامل بين الاستثمار السياحي وبين القطاعات الاخرى لتحقيق التنمية السياحية

يلاحظ أن الاستثمار هو الذي يحدد الارتباطات الفنية او التكنولوجية بينه وبين الانشطة المرتبطة به فان اي زيادة في الاستثمار السياحي تعني زيادة في القطاعات التي تخدم على السياحة بجميع خدماتها من إقامة و نقل وغيرها وبالتالي التوسع في تحقيق التنمية السياحية، فالتوسع مثلا في إنشاء المشروعات قد يتبعه توسيع او ظهور مشروعات جديدة تمارس انشطة اقتصادية وخدمية اخرى لمقابلة الزيادة في الحركة السياحية نشاطا وطلباً، وبمعنى اخر ان زيادة عدد الفنادق– مع افتراض زيادة عدد السائحين– من الممكن ان يتبعه زيادة في الطلب على المواد الغذائية اللازمة لإعداد الوجبات وزيادة في الطلب على الاسرة وملحقاتها، والخدمات الاخرى... الخ. وهذا من شأنه أن يؤدي الى انشاء مشروعات جديدة لتزويد الفنادق بمثل هذه المستلزمات او توسيع انشطة وحجم الاعمال القائمة فعلاً والموردة لهذه المستلزمات **(صقر، 2007)**. وهذا يعني ان درجة التكامل بين القطاع السياحي والقطاعات الاقتصادية الاخرى يتوقف على عدة إعتبارات أهمها **(بظاظو،2021) ،(عبد الموجود ،2018) ،(عبد السميع، 2007):**

7- سياسات الدولة في التصدير والاستيراد، فكلما قلت درجة تحكم ورقابة الدولة مثلاً على الاستيراد فقد يؤدي ذلك الى ارتفاع ميل المشروعات السياحية لاستيراد المستلزمات الخاصة بالخدمات والتجهيزات الاساسية والتكميلية بدلاً من شرائها من الداخل ويؤثر بالتالي على

التنمية المترتبة على المشروعات الوطنية والعلاقات الاقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الاقتصادية وميزان المدفوعات ويقلل بالتالي حصيلة الدولة من العملة الاجنبية وغيرها من المجالات الاخرى.

8- نجاح قطاع السياحة في تحقيق التكامل بينه وبين القطاعات الاقتصادية والخدمية الاخرى يتوقف على مدى قدرة الاخيرة في تلبية الاحتياجات المختلفة لقطاع السياحة من حيث الكمية والجودة والتوقيت.

9- حجم ونطاق وطبيعة النشاط الذي تمارسه المنشآت السياحية ومدى تعدد وتنوع وتمركز المشروعات السياحية في الدولة.

10- الحاجة الى خلق التوازن بين إستثمارات القطاع العام واستثمارات القطاع الخاص : حيث يمكن ان تلعب الدولة دوراً هاماً في توجيه الاستثمار في القطاع السياحي وخصوصاً اذا ما اعتبرت السياحة قطاعاً اساسياً في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فيجب إلا تعوق الانشطة الحكومية انشطة القطاع الخاص، كما يجب إلا تستبعد الانشطة الحكومية حتى ولو كان القطاع الخاص نشطاً ولديه خبرة، ومهما يكن من الامر، فأن اهتماماً خاصاً يجب ان يوجه لإيجاد التوازن بين استثمارات كل من القطاع العام والخاص في المجال السياحي. الاستثمارات المحلية والاستثمارات الاجنبية : فإذا كانت الاستثمارات الاجنبية تلقي ترحيباً من الدول لاسيما الدول النامية منها للحصول على رؤوس الاموال والخبرة والتكنولوجيا (التقنية) فأنه يجب ان يراعي إلا تقضي المشروعات السياحية والفندقية الاجنبية

على معظم المكاسب السياحية، اي ان الاستثمار الاجنبي يجب إلا يطغى على صناعة السياحة بمجملها ويسيطر عليها وألا اصبحت عائدات النمو السياحي مجرد عائدات هامشية بسبب ضعف الاستثمارات المحلية.

ثانياً :الدراسة الميدانية

تعتبر وصفا مفصلاً للمنهجية والإجراءات التي تم إتباعها في إستخلاص النتائج التي تحقق أهداف الدراسة ، بالإضافة إلي شرح تفصيلي للبيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها ، وتحليلها ، حيث تم استخدام الأسلوب التحليلي للمقابلات الشخصية من خلال وضع محاور رئيسية بهدف التوصل إلى النتائج والتوصيات الواجب استنباطها من تلك الدراسة.

تحليل أسئلة المقابلات الشخصية مع عدد من مسؤولي وموظفي عدد من الجهات السياحية الرسمية في مصر

تم إجراء مقابلات شخصية ومكالمات هاتفية مع عدد من من مسؤولي وموظفي عدد من الجهات السياحية الرسمية في مصر، وقد بلغ عدد العينة والتي تعتبر عينة غرضية 11 شخص مقسمين إلي شخص واحد من غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة ، وشخصان من غرفة المنشآت الفندقية ، و3 أشخاص من وزارة السياحة المصرية ، وشخص واحد من هيئة الإستثمار، بالإضافة لشخص واحد من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، وأخيراً عدد 3 أشخاص من الهيئة العامة للتنمية السياحية. وقد

تراوحت مدة المقابلة الشخصية من خمسة عشر دقيقة إلي ثلاثين دقيقة ، والمكالمات الهاتفية من عشرة دقائق إلي عشرين دقيقة. ويتم إستعراض اسئلة المقابلات الشخصية في صورة محاور كما هي موضحة علي النحو المبين أدناه :

بدورها تؤثر علي حجم الإستثمارات السياحية

اجتمعت أغلب الآراء علي أنه يجب على مسئولي القطاع السياحي المصري أن يقوموا بتطوير استراتيجيات السياسة السياحية المصرية لتدعيم وضعها التنافسي وزيادة العوائد المرجوة منها وأن تسعي جاهدة لمواجهة الصعوبات والمعوقات التي تعوق التنمية السياحية في مصر ولعل أهم هذه النقاط ما يلي:-

1- الاستعداد جيدا لتأهيل وإعداد كوادر بشرية قادرة علي إدارة آليات صناعة السياحة بمفهوم جديد من الأداء يستوعب تلك المتغيرات الدولية.

2- ضرورة إعطاء الإدارة المصرية في مختلف مجالات العمل السياحي مزيدا من الحرية في اتخاذ القرارات السليمة والمناسبة لمواجهة المواقف المختلفة وتطوير هذا النشاط وإيجاد المناخ المناسب للإبداع والتطوير.

3- زيادة حوافز الاستثمار السياحي لتشجيع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للدخول بجدية وبدون خوف أو تردد في مجالاته المختلفة بشكل يخدم احتياجات واتجاهات الطلب السياحي العالمي.

4 - دراسة الأهداف والإعداد لمتطلبات السوق المفتوح الذي قد يأتي من الدول الأخرى.

5- إعداد وصياغة خطط رئيسية Master plan تقوم بتنسيق الأنشطة مع القطاع الخاص.

6- الاعتماد بشكل رئيسي علي القطاع السياحي الخاص في مجال الاستثمارات السياحية المختلفة.

7- التنسيق التام بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى المرتبطة بقطاع السياحة.

8- التركيز علي التنشيط السياحي الخارجي لجذب الحركة السياحية من الأسواق الخارجية.

9- طرح منتجات سياحية جديدة بخلاف (الثقافية والترفيهية).

10- زيادة التوعية السياحية للمواطنين المصريين سواء من حيث الترحيب بالسائح ومعاملته معاملة طيبة أو من حيث توجيه أنظار المصريين إلى إمكانيات بلدهم السياحية والترفيهية لاجتذابهم بدلا من قضاء أجازاتهم في الخارج.

11-الاهتمام بالمعلومات المرتدة التي توضح انطباع السائحين أثناء مغادرتهم البلاد والمشاكل التي واجهتهم واقتراحاتهم وذلك عن طريق استمارات استقصاء توزع عليهم في الموانئ والمطارات.

المحور الثاني: حجم الاستثمار في القطاع السياحي المصري

تضح الاجابة علي هذا السؤال من خلال الإحصاءات التي قامت الجهات المختصة بإعطاء الباحثة نسخة منها بالجدول التالي جدول رقم (1) والذي يوضح بيان بتطور حجم الاستثمارات العامة والخاصة في القطاع السياحي ونسبة إجمالي الاستثمارات السياحية إلى الاستثمارات الكلية في مصر خلال الفترة 1983/82: 2016/2015 (القيمة بالمليون جنيه)

جدول رقم (1)

بيان بتطور حجم الاستثمارات العامة والخاصة في القطاع السياحي

السنة	الاستثمارات السياحية		إجمالي الاستثمارات السياحية	الاستثمارات الكلية	نسبة الاستثمارات السياحية لإجمالي الاستثمارات %
	عامة	خاصة			
1983/82	56	227	8375.9	8375.9	2.7
1984/83	60.2	374.2	9255.2	9255.2	4
1985/84	28.8	308.8	10738.1	10738.1	2.9
1986/85	43.8	373.8	13121	13121	2.8
1987/86	66.3	590.3	14723.2	14723.2	4
1988/87	62.2	625.2	21022.3	21022.3	3
1989/88	89.7	875.7	23997.8	23997.8	3.6
1990/89	114.3	961.3	26152.2	26152.2	3.7
1991/90	64.5	793.5	30449.3	30449.3	2.6
1992/91	114.3	794.3	32403.2	32403.2	2.5
1993/92	152.4	1017.4	32732.2	32732.2	3.1
1994/93	331	1236	40014.8	40014.8	3.1

3	46021.2	46021.2	1342	188	1995/94
2.7	54888.3	54888.3	1486.1	217.1	1996/95
4.8	68480.8	68480.8	3306.3	106.3	1997/96
1.4	61348.6	61348.6	880.6	380.6	1998/97
3.8	64023.9	64023.9	2403.1	1153.1	1999/98
2.8	64448.8	64448.8	1802.8	204.8	2000/99
3.7	63581.8	63581.8	2375.2	282.2	2001/2000
4	67511.5	67511.5	2726.1	226.1	2002/2001
3.2	68103.1	68103.1	2153.2	259.2	2003/2002
3.1	79556	79556	2501.9	501.9	2004/2003
2.8	96456.4	96456.4	2740.2	540.2	2005/2004
2.8	115740.9	115740.9	3245.4	254.4	2006/2005
2.5	155341.9	155341.9	3824.2	374.2	2007/2006
2.7	199534.9	199534.9	5301.9	363.9	2008/2007
2.7	197137.2	197137.2	5229.3	634.3	2009/2008
1.9	231827.2	231827.2	4383.5	345.5	2010/2009
2.5	229066	229066	5744.8	373.3	2011/2010
2.3	246068	246068	5571	571	2012/2011
2.7	241612	241612	6631.4	331.4	2013/2012
1.08	265091	265091	2868.1	1338.1	2014/2013
0.62	333709	333709	2077.3	317.3	2015/2014
0.8	392039	392039	3108.8	186.3	2016/2015

المصدر : وزارة التخطيط ، الكتاب الاحصائي ، المؤشرات الاقتصادية

المحور الثالث: المناطق السياحية التي تجذب كلاً من المستثمر الوطني والأجنبي والتي بدورها تساعد في التنمية السياحية

قد اجتمعت الآراء على أن الإدارة المركزية للتخطيط التابعة لوزارة السياحة هي التي تتحكم بنسبة كبيره في المناطق التي يتم توجيه الإستثمار السياحي لها حيث أنها تحدد الأهداف المرجو تحقيقها من هذا الإستثمار والتي تهدف بشكل اساسي إلى تحقيق الربح وليس أعداد السائحين، ومن هذه المناطق على سبيل المثال:

- منطقة مشروع العائلة المقدسة وهذا المشروع قد ساعد على رواج حركة السياحة في هذه المنطقة حيث انه يجذب جميع الحجاج المسيحيين من مختلف دول العالم ومن ثم تقديم العديد من الخدمات السياحية بجانب زيارتهم للمناطق المقدسه مما يساعد في رفع نسبة الربح المادي حيث يتم تقديم خدمات سياحية بخلاف المناطق المقدسه مثل الاقامة والاغذية والمشروبات والمساعدة في عمل التاشيرات ،وجاءت نسبة الإجابة علي هذا العنصر 80 % من إجمالي العينة.
- المناطق الصحراوية التي تعد جذب للاستثمارات السياحية حيث أن الاستثمار في هذه المناطق يساعد على رواج نمط السياحة الصحراوية والتي بدورها تساعد في زيادة إستهلاك الخدمات السياحية من التاشيرات والاقامة والمرشدين وخدمات الاعاشة مما يجعلها سبب في رفع نسبه الربحية من الاستثمارات السياحية، وكانت نسبة الإجابة علي هذا العنصر 80 % من إجمالي العينة.

المحور الرابع: المعوقات التي تواجه المستثمريين سواء الوطنيين أو الأجانب للإستثمار في مصر

وقد اجتمعت الآراء على وجود عدد من المعوقات والتي يمكن ايجاز معظمها فيما يلي:

- ايقاف العمل في المشروعات التي تم بالفعل البدء بالعمل على بنائها وذلك لتغيير قوانين البناء لتصبح هذه المناطق محظور العمل بداخلها مما يساهم في خساره المستثمر للتكاليف المادية المدفوعة بالفعل وفي حالة اعتراضه يتم توجيهه الى الجهات المختصة واذا وجدت الجهات بأنه أكمل من 40 الى 60% من قيمة المشروع تسمح له بإكمال المشروع مقابل دفع رسوم اضافية سواء كان بالدور الارضي او بالأدوار العليا وهي ايضاً تعد تكلفة زيادة على المستثمر سواء الوطني أو الاجنبي ، وجاءت نسبة الإجابة علي هذا العنصر 80 % من إجمالي العينة.
- ضغط المستثمر في البرنامج الزمني الموضوع لإنهاء المشروع مما يجعله يعمل تحت ضغط قد يكون عائق في تحقيق المشروع في الصوره المثلى التي يسعى اليها المستثمر.
- لا يوجد تهيئة لمكان عمل المشروع السياحي وبالتالي يصبح المستثمر مسؤول عن كافة إجراءات المشروع بالإضافة إلى البنية التحتية والمرافق والبنية الأساسية مما تعد تكلفة مرتفعة ومضاعفة

على المستثمر بجانب تكلفة المشروع ، وجاءت نسبة الإجابة علي هذا العنصر 80 % من إجمالي العينة.

- تتمثل أهم مشاكل الإستثمار السياحي في عدم وجود فرص حقيقية في مصر لمساعدة المستثمرين بقروض ميسرة لإنجاز مشروعات التنمية السياحية بفائدة معقولة نسبياً وتقل عن نسب الفوائد التي تتقاضاها البنوك التجارية وبنوك التنمية ، ولذلك من المفيد إنشاء صندوق لتنمية السياحة مثل ما هو متبع في معظم الدول التي بها قطاع سياحي متطور والذى من خلاله يمكن تقديم قروض بفوائد ميسرة وتقديم الدراسات المالية والفنية ، وجاءت نسبة الإجابة علي هذا العنصر 90 % من إجمالي العينة.

- لا يتم إنشاء أي مشروع غير سياحي مثل المستشفيات لإنقاذ السائحين من قبل الدولة في حالة تعرضهم للاصابات في المناطق السياحية التي يتم الاستثمار بها واذا تم الاعتراض من قبل المستثمر تقوم الدولة بتوجيهه لأن يقوم هو بإنشاء المستشفيات وبالتالي تصبح أيضاً تكلفة مضاعفة على المستثمر فيصبح هناك عوائق لتنفيذ المشروع، وجاءت نسبة الإجابة علي هذا العنصر 85 % من إجمالي العينة.

- عدم توافر سكن للعاملين داخل هذه المشروعات ويتم فرض عمل مناطق سكنية للعاملين على المستثمر وهي أيضاً تعد بمثابة تكلفة

اخرى اضافية، وجاءت نسبة الإجابة علي هذا العنصر 80 % من إجمالي العينة.

- عدم ثبات التشريعات واللوائح والقوانين ،وعدم تكرار اللوائح التنفيذية لمعظم القائمين على الإستثمار في الفترة الأخيرة وهذا يعد عائق هام يواجه كل من المستثمر الوطني والأجنبي مما دفع عدد كبير من المستثمرين من الانسحاب من مشروعاتهم وايقاف العمل بها، وعدم التفكير في عمل مشروعات جديدة في الفترة الحالية ؛ وجاءت نسبة الإجابة علي هذا العنصر 90 % من إجمالي العينة.

- تعرض المستثمر الوطني دائماً للضغط من جانب الدولة حيث يتم مطالبته من جانب الدولة بتقديم تنازلات اكثر من المطلوبة من المستثمر الأجنبي مما يجعل المستثمر الوطني يعمل تحت ضغط ويجعل هناك عائق لإستثماره أو لإكمال المشروعات التي بدأها بالفعل ،وجاءت نسبة الإجابة علي هذا العنصر 95 % من إجمالي العينة.

المحور الخامس: المقترحات من أجل تشجيع المستثمريين المصريين على الإستثمار السياحي الوطني في مصر

تعددت المقترحات من قبل عدد من مسؤولي وموظفي عدد من الجهات السياحية الرسمية في مصر:

- ضرورة علي وضع تشريعات ولوائح وقوانين مستقرة وثابتة وتكون قدر المستطاع غير متغيرة بتغير الأحداث.
- العمل علي تحديد ميزانيات مالية ووضع ضمانات مالية للإستثمارات السياحية بمختلف أحجامها مع محاولة الحفاظ علي ثبات قيمة هذه الميزانيات.
- وضع لوائح تنفيذية كميزة خاصة المستثمر الوطني عن المستثمر الأجنبي.
- وضع خطط ثابتة تحدد أشكال الإستثمار السياحي من حيث العوال البيئية والطبيعية والتي تعد من أهم المحددات الأساسية للمشروع أو الإستثمار.
- تسهيل الإجراءات من جانب البنوك عند إتخاذ الإجراءات المادية من جانب المستثمر لإنشاء مشروع يتماشي مع الخطط الثابتة الموضوعه مسبقاً.
- تسهيل الإجراءات الحكومية للحصول علي الإشتراطات والرخص للإنشاء والتشغيل.

- العمل علي أن تكون الدولة هي المطور العقاري الأساسي للبنية التحتية والفوقية أو أن تساهم بنسبة مع المستثمر حتي يسهل عليه إقامة المشروعات.
- سهولة تفعيل الأنشطة التي تخدم علي الأنشطة السياحية.
- الإهتمام بالسكان الأصلين في منطقة الإستثمار السياحي وإستغلالهم في الترويج السياحي للمنطقة.
- فتح مساحات جديدة وتحديد مناطق جديدة غير مستغلة وإعطائها للمستثمر الوطني.

النتائج العامة للبحث

1- تهدف التنمية السياحية إلى تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية ، بالإضافة لتحقيق تنيمة على الصعيد الاقتصادي ، وعلى الصعيد الاجتماعي ، وعلى الصعيد البيئي ، وعلى الصعيد السياسي والثقافي.

2- زيادة التوعية السياحية للمواطنين المصريين، والاهتمام بالمعلومات المرتدة التي توضح انطباع السائحين أثناء مغادرتهم البلاد من أهم أدوار واضعي السياسات السياحية في مصر لمواجهة معوقات التنمية السياحية والتي بدورها تؤثر علي حجم الإستثمارات السياحية.

3- تعد منطقة مشروع العائلة المقدسة ، والمناطق الصحراوية من أكثر المناطق جذباً للإستثمارات السياحية.

4- يعد عدم إنشاء أي مشروع غير سياحي مثل المستشفيات لإنقاذ السائحين من قبل الدولة في حالة تعرضهم للاصابات في المناطق السياحية ، وعدم ثبات التشريعات واللوائح والقوانين ، لمعظم القائمين على الإستثمار بالإضافة لصعوبة الحصول علي قروض ميسرة لإنجاز مشروعات التنمية السياحية بفائدة معقولة نسبياً وتقل عن نسب الفوائد التي تتقاضاها البنوك التجارية وبنوك التنمية من أهم المعوقات التي تواجه المستثمريين سواء الوطنيين أو الأجانب للإستثمار في مصر.

5- يعد العمل علي وضع تشريعات ولوائح وقوانين مستقرة وثابت ، والعمل علي وضع خطط ثابتة تحدد أشكال الإستثمار السياحي ، مع العمل علي فتح مساحات جديدة وتحديد مناطق جديدة غير مستغلة وإعطائها للمستثمر الوطني من أهم مقترحات مسؤولي الجهات السياحية الرسمية من أجل تشجيع المستثمريين المصريين على الإستثمار السياحي الوطني في مصر.

التوصيات العامة للبحث

1- ضرورة تغير القوانين واللوائح المنظمة لعمل شركات قطاع الأعمال العام العاملة في المجال السياحي حتي تستطيع المنافسة في ظل انفتاح السوق والمنافسة الكبيرة في هذا المجال.

2- ضرورة إلقاء الضوء علي دور الحكومة في إصدار القوانين والتشريعات المشجعة والمحفزة لعملية الاستثمار سواء للمستثمر المحلي او الاجنبي متمثلة في المزايا والاعفاءات وقوانين العمل والضرائب وحرية تحويل الارباح وأصل الاستثمار بالنسبة للمستثمرين الاجانب الى الخارج.

3- العمل علي وضع لوائح تنفيذية كميزة خاصة المستثمر الوطني عن المستثمر الأجنبي.

4- ضرورة العمل علي فتح مساحات جديدة وتحديد مناطق جديدة غير مستغلة وإعطائها للمستثمر الوطني.

5- ضرورة النظر بعمق أكثر إلى القوانين والتشريعات السياحية، نجد أنها لا تعكس حلولاً فعالة لواقع الممارسات الاستثمارية السياحية في كثير من الدول العربية.

6- ضرورة النظر إلي تجارب الدول المنافسة والمتميزة في الاستثمار السياحي والتعرف علي أسباب نجاح هذه التجارب ومحاولة الاستفادة منها بما يتفق مع الظروف الاقتصادية للدولة.

المراجع

أولاً الكتب والرسائل العلمية

- بوعقلين، بديعة ،(2006)، **"الاستثمارات السياحية و إشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر"**، رسالة دكتوراه تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، الجزائر.
- الروبي، نبيل ،(2008)، **"نظرية السياحة"**، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة.
- عبد السميع ،صبري ، (2007)، **"التسويق السياحى والفندقى أسس علمية وتجارب عربية "**،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- محمود ، حورية ،(2012)، **" الأنماط السياحية المستحدثة ودورها في التنمية السياحية بمحافظة الوادي الجديد" ،** رسالة ماجستير، كلية السياحة والفنادق، جامعة السويس.

ثانياً: الأبحاث العلمية

- حسان، خضر،(2004)، **" الاستثمار الاجنبي المباشر تعاريف وقضايا"** ، مجلة جسر التنمية ،المعهد العربي للتخطيط ، الكويت .
- حسب الله ، أميرة ،(2005)، **" محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا"** ، مجلة جسر التنمية ،المعهد العربي للتخطيط ، الكويت.

- خليل،محمود،(2018)،" **العـــلاقات العـــامة ودورها فى التنـــمية السيـــاحـــية"،** بحث منشور، المجلد الرابع، العدد الرابع ، مجلة كلية الآداب ، جامعة أسوان، ،جمهورية مصر العربية.
- السمارائي،نزهان،(2016)، " **محددات و دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وع لاقتها بأهم مؤشرات مناخ الاستثمار : دراسة تحليلية للدول المضيفة و الشركات المستثمرة إشارة خاصة للعراق و الدول العربية"،** بحث منشور، المجلد 12، العدد 34، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، جامعة تكريت كلية الإدارة والاقتصاد،العراق.
- صقر،عادلة،(2007)،"**سياسات الإصلاح الجديدة واثرها على التنمية السياحية في مصر ، سلسلة أوراق اقتصادية"**، بحث منشور، المجلد 37، العدد 37، مركز البحوث والدراسات الأقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.
- عبد الموجود،أسماء،(2018)،" **الاقتصاد الأخضر بين الواقع و المأمول بالتطبيق على الاستثمار السياحي و الفندقي بمنطقة حلايب و شلاتين"،** بحث منشور، المجلد 12، العدد 2، المجلة الدولية للتراث و السياحة و الضيافة، كلية السياحة و الفنادق، جامعة الفيوم.
- **عبدالهادي**،دلال،(2012)،" **التنمية السياحية في سيناء "**، المجلد العاشر، العدد الأول ، مجلة المعهد العالي للسياحة والفنادق ، جامعة الإسكندرية، ،جمهورية مصر العربية،ص 98.

- مكاوي،مصطفي،(2014)، " **الاستثمار السياحي في مصر والدول العربية، الأهمية والتحديات ورؤية التطوير**"، بحث منشور، المجلد 193، العدد 1 ، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

- الصادق،علي، (2021) ، "**النشاط الاقتصادي وعوائد الأسهم** "متاح https://cutt.us/LU2RP(دخول ديسمبر ،2021).
- بظاظو، إبراهيم (2021) ، " **جهود جلالة الملك في الاستثمار السياحي بين الواقع والمأمول** "متاح http://www.ammanxchange.com/art.php?id=8cd2ec2dc8c1e13ca1ed144e5869113465e3ac1d(دخول ديسمبر ،2021).
- مكي، الميرغني (2022) ، " **دراسة حول تطوير قطاع السياحة فى السودان** "متاح https://rahalpoint.net/1955(دخول سبتمبر ،2022).